العرب
الجمعة 2021/10/15
السنة 44 العدد 12210

تونس تخوض معركة حاسمة للخروج من نفق الأزمة المالية

استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي يفتح الباب أمام مساعدات أخرى من كبار المانحين

تتابين الآراء والمواقف داخل الأوساط الاقتصادية حول قدرة الحكومة التونسية الجديدة على إخراج البلد من نفق الأزمة المالية المزمنة، على الرغم من أن زيارة بعثة صندوق النقد الدولي تعطي إشارات قوية على أنه بالإمكان القيام بذلك، في حال تم الاتفاق على فتح خط ائتماني مقابل القيام بإصلاحات حقيقية.

في ترقب رياح الإصلاح

تونس – بدأ فريق من صندوق النقد الدولي الخميس زيارة إلى تونس تستمر أسبوعا لإحياء المفاوضات التي توقفت قبل أشهر، للحصول على قرض قد يكون أول مفاتيح معالجة حكومة نجلاء بودن للاختلالات المالية العميقة، في اختبار هو الأصعب لإنعاش الاقتصاد المتعثر.

وتسعى تونس للحصول على قرض جديد بقيمة 4 مليارات دولار من الصندوق حتى تتسنى لها مواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة، التي كبلتها التجاذبات السياسية وزادت من أعبائها المشكلة الصحية المنجرة عن تفشي الجائحة.

وتعطي هذه الخطوة مؤشرا على أن تونس لديها من الأسلحة ما يمكنها إقناع الصندوق بالإسراع في مدها بالقرض. كما أنها تعد رسالة طمأنة للمستثمرين بأن الحكومة باستطاعتها لملمة الفوضى الاقتصادية والبدء بتحريك عجلات النمو وفق معايير شفافة.

ويعتقد الكثير من الخبراء بأن المحادثات مع الصندوق في هذا التوقيت للحصول على قرض، قد تفتح بدورها الباب أمام مساعدات ثنائية أخرى من مانحين كبار.

وكانت المديرة العامة لصندوق النقد كريستالينا جورجيفا قد قالت خلال مؤتمر صحافي عبر الإنترنت الأربعاء الماضي، إن "تونس تحتاج بوضوح إلى إصلاحات اقتصادية عاجلة وهادفة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد ووضع المالية العامة على مسار مستدام".

وتعترض الحكومة والرئيس قيس سعيّد طريق وعر لإقناع الأسواق والمانحين الأجانب بأن البلاد مستعدة لمناقشة حزمة إنقاذ مالية.

لكن بودن قالت خلال وقت سابق هذا الأسبوع إن "موازنة المالية العامة وتنفيذ إصلاحات اقتصادية سيكونان أولوية"، في أول إشارة إلى نية الحكومة تنفيذ إصلاحات يطالب بها مقرضون لإنعاش الاقتصاد، بينما ترزح البلاد تحت أسوأ أزمة مالية.

وحتى قبل الجائحة، واجهت تونس صعوبة في إعادة الدين العام والعجز المالي إلى مسار مستدام، ثم تضرر اقتصادها من إغلاقات وانهيار في قطاع السياحة بسبب الجائحة. ومع حلول الصيف الماضي كانت بحاجة إلى مساعدة عاجلة.

ويريد المانحون من تونس أن تطلق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية ذات مصداقية، من المحتمل أن تشمل الدعم وفاتورة رواتب القطاع العام والشركات المملوكة للدولة التي تتكبد خسائر، من أجل كبح العجز والديون.

ولم تفلح الحكومات السابقة في وضع الاقتصاد على السكة الصحيحة، حيث عجزت عن تنفيذ الإصلاحات التي تعهدت بها، ولم تستكمل حتى بقية قروضها من صندوق النقد.

وبعد مفاوضات شاقة استطاعت تونس في 2016 انتزاع موافقة صندوق النقد للحصول على قرض بقيمة 2.8 مليار دولار، ومع ذلك لم تنفّذ التزاماتها المتفق عليها، إذ لم تحصل إلا على نصف ذلك المبلغ.

وقبل ذلك التاريخ حصلت في 2013 على قرض من الصندوق بقيمة 1.7 مليار دولار، لكن تونس لم تلتزم بما هو متفق عليه وحصلت على مليار دولار فقط.

سباق تونسي مع الوقت للحصول على حزم إنقاذ

خطر إعادة هيكلة الدين السيادي لتونس زاد من وجهة نظرنا

بيتر أتانسوف
نائب رئيس صندوق غرامرسي

تونس تحتاج إلى دعم صندوق النقد حتى تعيد بناء مواردها المالية

فيكتور سزابو
مدير الاستثمار في أبردن

ويرى بيتر أتانسوف نائب رئيس غرامرسي، وهو صندوق معروف للديون المتعثرة، أن خطر إعادة هيكلة الدين السيادي زاد من "وجهة نظرنا".

ونسبت وكالة رويترز إلى أتانسوف قوله إن "مشكلات تونس السياسية جعلت من غير المرجح تنفيذ إصلاحات مطلوبة للحصول على قرض صندوق النقد الدولي".

وظهرت مخاوف السوق جلية في عوائد السندات التونسية، بما يعكس القدر الذي ستضطر الحكومة إلى دفعه للاقتراض من أسواق رأس المال الدولية، إذ ارتفعت إلى حوالي 16 في المئة.

وهذا أكثر من ضعفي ما تحتاج باكستان إلى دفعه، رغم أن لديها نفس التصنيف الائتماني بي – وتعتمد بشكل كبير على مساعدات صندوق النقد. كما أنه أعلى أيضا بكثير مما تضطر الإكوادور إلى دفعه وهو تسعة في المئة، والتي تعثرت مؤخرا عن سداد ديون.

وقال فيكتور سزابو، مدير الاستثمار في شركة أبردن في لندن وهي من الجهات الدائنة لتونس، "يحتاجون بوضوح إلى برنامج من صندوق النقد الدولي وإعادة بناء مواردهم، ثم اللجوء إلى السوق في غضون ثلاث سنوات أو نحو ذلك".

وكان محافظ البنك المركزي مروان العباسي قد أطلق تحذيرات الأسبوع الماضي عقب نشر بيانات صادمة عن الاقتصاد، من أن تمويل الموازنة داخليا ينطوي على مخاطر اقتصادية مثل تأجيج التضخم وتقليص الاحتياطات النقدية وإضعاف العملة المحلية.

ولكنه أشار بعد وقت وجيز من اجتماع مجلس المركزي إلى أن "أصدقاء تونس مستعدون لمساعدتها". لكن ربما لن يكون هناك الكثير من الدعم الذي بإمكانهم تقديمه دون اتفاق أولا مع صندوق النقد.

ويقول خبراء إن العباسي بقيادته للمركزي، الذي يحوز احتياطات نقدية تبلغ نحو 7.4 مليار دولار، بدأ في الظهور كشخصية محورية في جهود إنقاذ الاقتصاد. وقد عكف على إعداد مقترحات لمناقشتها مع صندوق النقد.

وفعليا، تحتاج تونس هذا العام إلى ما لا يقل عن 3.5 مليار دولار لتمديد أجل الديون الخارجية ودفع رواتب مئات الآلاف من الموظفين في القطاع العام.

وقال البنك الدولي في تقرير نشره الثلاثاء الماضي إن ديون تونس الخارجية ارتفعت بشكل لافت خلال العام 2020، نتيجة تداعيات الوباء.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي ديون تونس الخارجية تجاوز عتبة 40 مليار دولار، حيث بلغ في العام الماضي قرابة 41 مليار دولار، مقابل 39.3 مليار دولار في العام 2019.

واعتبر الرئيس الشرفي للجمعية التونسية للثقافة المالية أحمد كرم خلال تصريحات لإذاعة إكسبرس أف.أم المحلية، أن تغيير الأوراق النقدية المتداولة حاليا يمكن أن يساعد في الخروج من الأزمة الاقتصادية.

وقال إن "قرابة 17 مليار دينار (6 مليارات دولار) يتم تداولها في السوق الموازية، أي أنها خارج القنوات الرسمية، ولذلك من الضروري القيام بامتصاصها عبر إصلاحات عميقة".

الأصول الاحتياطية للأردن تعود إلى الارتفاع

عمان – كشفت الحكومة الأردنية الخميس عن ارتفاع الاحتياطات النقدية خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، وذلك للمرة الأولى منذ عدة أشهر. وأكدت أنها أصبحت تكفي لتغطية تسعة أشهر من عمليات الاستيراد.

وأظهرت بيانات البنك المركزي نمو الأصول الاحتياطية، التي تشمل عملات وذهبا وسندات وأذونات، في الفترة الفاصلة بين يناير وسبتمبر الماضيين بنحو 6.1 في المئة لتصل إلى حوالي 16.9 مليار دولار، مقارنة مع 15.91 مليار في نهاية العام الماضي.

وتشير الأرقام إلى أن الأصول الاحتياطية للبنك المركزي تراجعت بنسبة 1.6 في المئة بنهاية سبتمبر الماضي، مقارنة مع الشهر السابق له، لتصل إلى 19.5 مليار دولار.

ولا يزال الأردن يعاني في ظل جائحة فايروس كورونا التي أثرت سلبا على الدخل السياحي وتدفق الاستثمارات الأجنبية، أهم رافدي العملة الصعبة للبلد.

وبدأت احتياطات البلاد بالتأثر سلبا منذ 2016 بعد تباطؤ النمو في حوالات المغتربين والدخل السياحي والاستثمار الأجنبي إلى جانب تقلص مستوى المساعدات الخارجية.

واتسعت مخاوف الأوساط المالية الأردنية من أن تتخلف الدولة عن سداد ديونها، التي بلغت مستويات كبيرة قياسا بالناتج المحلي الإجمالي نتيجة الإفراط في الاقتراض.

فرصة لالتقاط الأنفاس

وبدأ صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي المراجعة الثالثة لبرنامج الأردن المدعوم من برنامج تسهيل الصندوق الممدد. ومن المتوقع أن تنتهي المراجعة في ديسمبر المقبل، تتم على إثرها إتاحة صرف 144 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (206 ملايين دولار).

وتصطدم عمّان برهانات صعبة في طريق تحقيق أهدافها، لأن الخسائر الناجمة عن الوباء تتطلب سنوات لمعالجتها، في بلد يعتمد بشكل مفرط على المساعدات الدولية، وليست لديه موارد مستدامة تساعده على مواجهة الأزمات.

ومع ذلك، طغت التقييمات الإيجابية على تقرير وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني بشأن الاقتصاد الأردني الصادر منتصف الشهر الماضي، والذي حمل في طياته نظرة متفائلة رغم تباطؤ عمان في تنفيذ الإصلاحات بهدف تخفيف حجم الصعوبات الملقاة على عاتق الميزانية العامة.

وثبّتت الوكالة التصنيف الائتماني السيادي للأردن عند بي.بي+، وحافظت على نظرة مستقبلية مستقرة، بالرغم من استمرار تبعات جائحة كورونا وتأثيرها على العالم والمنطقة.

فيتش تؤكد ثقتها في القطاع المصرفي السعودي

الرياض – عدلت وكالة فيتش آند رايتنغ رؤيتها للقطاع المصرفي السعودي من السلبية، وأكدت تصنيفاتها الائتمانية لبنوك البلاد عند بي.بي.بي+، وهي الأعلى بين دول الخليج الستة.

وذكر خبراء الوكالة في تقرير نشرته الخميس على منصتها الإلكترونية أن البنوك العاملة في السوق السعودية احتوت التأثيرات التي تسببت بها جائحة كورونا على القطاع المصرفي في البلد.

وأرجعت الوكالة ذلك إلى مجموعة عوامل، أبرزها تعافي النشاط الاقتصادي تدريجياً، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط، وتحسن القطاع غير النفطي، ما خفف الضغوط على المناخ التشغيلي للقطاع.

وقال أمين صخري، مدير الوكالة في مراجعة حديثة للبنوك السعودية إن "الضغوط البيئية الناتجة عن الوباء قد خفت، مما ساعد على استعادة أسعار النفط واستئناف نمو الائتمان والنشاط الاقتصادي المرتفع". وأضاف "البنوك السعودية استوعبت الصدمة في المنطقة الأساسية والقياسات المالية تؤكد ذلك".

وعاد الاقتصاد السعودي إلى النمو في الربع الثاني بنسبة 1.8 في المئة لأول مرة منذ الجائحة، بدعم القطاع غير النفطي بشكل رئيس. وقال صندوق النقد الدولي في أحدث تقييماته إن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد سينمو بنحو 2.8 في المئة هذا العام على أن يبلغ 4.1 في المئة بنهاية 2022.

وذكرت الوكالة أن التدهور في جودة الأصول والربحية، كان محدودا من خلال إجراءات الدعم الحكومي والودائع بلا فوائد، إضافة إلى النمو القوي للقروض بنحو 14.9 في المئة بنهاية العام الماضي وبنحو 19 في المئة خلال النصف الأول من العام الجاري.

أمين صخري

بنوك السعودية استوعبت صدمة الوباء والمؤشرات تؤكد ذلك

وأصدرت الحكومة السعودية حزم دعم بقيمة بلغت نحو 70 مليار دولار للتخفيف من تأثير الأزمة الصحية على بنوكها ومؤسساتها المالية الأخرى.

وتشمل هذه الأنشطة تقديم دعم التدفق النقدي من خلال النظام المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات القطاع الخاص الكبرى، والإعفاء من الديون القائمة وإصدار قروض جديدة.

ويتمتع القطاع المصرفي السعودي، بخصوصية عن بقية بنوك العالم، كون نحو ثلاثة أرباع الودائع لدى هذه المؤسسات المالية لا تدفع عليها فوائد لأسباب شرعية.

وتظهر البيانات الرسمية أن لدى أكبر اقتصادات المنطقة العربية 13 بنكا مرخصا للعمل في البلاد من بينها يوجد بنكان رقميان، إضافة إلى 19 فرعا لبنوك أجنبية.

ووفق الوكالة، ما يزال تأخير الاعتراف بالقروض المشكوك في تحصيلها، أحد المخاطر الرئيسية، لكنها تعتقد أنه سيتم احتواء التأثير على جودة أصول القطاع والملفات المالية العامة.

وفي نهاية النصف الأول من هذا العام، بلغت نسبة القروض المتعثرة للقطاع المصرفي السعودي نحو 2.1 في المئة على الرغم من شدة تأثيرات الإغلاق الاقتصادي.

وكانت وكالة ستاندر آند بورز قد رجحت في آخر تقاريرها بشأن نشاط المصارف الخليجية ارتفاع نسبة القروض المتعثرة خلال العامين القادمين دون أن تتجاوز نسبة الستة في المئة مقارنة بحوالي 3.8 في المئة تم تسجيها بنهاية يونيو الماضي.

ويأتي ذلك الوضع وسط السحب التدريجي لبرامج التحفيز وتداعيات أزمة كورونا على الأعمال الصغيرة.

ويرى محللو ستاندر آند بورز أنه رغم الانتعاش الاقتصادي لبلدان المنطقة، لكن من المرجح أن يبقى نمو الإقراض في دول الخليج ضعيفًا خلال نهاية 2023، باستثناء السعودية، مدفوعا بالرهون العقارية وتنفيذ استثمارات "رؤية 2030".